

أمام «حرب الأدمغة» مجدداً

بعد بناء الجدار فوق الأرض. وعن الجهات التي تعمل في بناء الجدار، فازت بالعطاءات شركات إسرائيلية، لكنها تشغل عمالاً وخبرات أجنبية، وهم من إريتريا ومولدافيا وإسبانيا وإيطاليا والبرازيل ودول أخرى، وهؤلاء العمال والخبراء خضعوا لفحص أمني مسبق، ولا يعني ذلك أنه لا يوجد عمال إسرائيليون أو عرب من الداخل المحتل. وتقدر تكلفة الجدار بأكثر من ثلاثة مليارات شكيل (نحو مليار دولار أميركي)، إذ يكلف كل كيلو متر أكثر من 42 مليون شكيل، فيما تقدر ميزانية الجهود التكنولوجية التي ستُنصب داخل الأرض مع الجدار بقرابة 1,2 مليار شكيل. وحول الأنفاق التي اكتشفها الجيش الإسرائيلي خلال الأشهر الماضية وعمل على تفجيرها، يقول قيادي في المقاومة، إن «التقديرات والمعلومات لدينا تؤكد أن كشف هذه الأنفاق ليس بسبب الجدار الأرضي (خاصة أنه لم يكتمل)، لكنه يستند إلى معلومات استخباراتية حصل عليها العدو عبر العملاء». كذلك نفى الادعاءات الإسرائيلية بالتوصل إلى تكنولوجيا جديدة لاكتشاف الأنفاق، مشدداً على أن هذا الحديث «يأتي في إطار الدعاية والحرب النفسية ضد المقاومة». أما عن مواجهة المقاومة هذا المشروع، فكشف عن ابتكار المقاومة أساليب هندسية وميدانية، لكنه لفت إلى أنه رغم تحقيق نجاحات في هذا الإطار، «فلن نكشف تفاصيل كثيرة لدواع أمنية».

وعن حجم الإنجاز في الجدار، تفيد تقديرات المقاومة بأن العدو أتم البناء تحت الأرض. المرحلة الأولى - في المناطق الشمالية بنسبة تفوق 60% من مجمل الحدود هناك، ويعود ذلك إلى أن تلك المنطقة هي الأكثر كثافة في عدد المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية، إذ توجد شمالاً تسع مستوطنات أكبرها وأقربها إلى غزة «سيدروت» ويستوطنها أكثر من خمسة آلاف إسرائيلي.

تشمل الأولى جداراً تحت الأرض على طول 20 كلم من أصل 65، وتحديداً في المناطق التي يقابلها مستوطنات أو مواقع عسكرية. أما في الثانية، فسبيني جداراً فوق الأرض ارتفاعه 6 أمتار، وذلك في الأماكن التي انتهى العمل فيها تحت الأرض، ثم يكمل البناء فوق الأراضي التي لم يُبنَ جدار تحتها. وفي المرحلة الثالثة، سبيني «كاسر للأموح» على الحدود الشمالية للقطاع، ويتصل هذا «الكاسر» بلسان بري صناعي ثم مع منظومة الكشف والجدار العالي داخل البحر، وهو أمر مرتبط برصد/منع التسلسل البحري (الضفادع البشرية). ووفق رصد المقاومة، لا يزال العدو يعمل في المرحلة الأولى، إذ لم يبدأ

استطاع تفجير نفق آخر (حركة «حماس») جنوب القطاع أيضاً. لكن في الحالتين، لم يثبت لدى المقاومة، وفق مصادر، أن اكتشاف النفق كان بسبب تقنيات ادعى الاحتلال امتلاكها، بل «بناء على

أكدت المقاومة أنها تواجه المشروع بطرق هندسية وحققته نجاحات

معلومات أمنية يجري التحقيق بشأنها، وقد أسفرت عن نتائج ستعلنها المقاومة في موعدها المناسب». ويعمل الجيش الإسرائيلي في بناء الجدار على ثلاث مراحل،

«دولة» محاطة بالجدران

على الخط الأزرق، تواصل إسرائيل تشييد جدار كبير على الحدود مع الأردن يبلغ ارتفاعه 30 متراً وطوله 5 كيلومترات من المقرر بناؤه قبالة مطار جديد يعمل على إنشائه ويحمل اسم «تمناع». ومن المتوقع أن تنتهي عمليات تشييد الجدار التي وصلت تكاليفها إلى 85 مليون دولار، بداية هذا العام، وذلك بعدما أخلى العدو مئات الألغام في المنطقة، علماً بأن هذا الجدار، الذي تسنده عشرات الأعمدة، هو امتداد لجدار بطول 30 كلم بين منتجعات «إيلات» في أقصى الجنوب، ووادي عربة. وقالت مواقع إعلامية إسرائيلية إن «قرار بناء الجدار لم يتخذ من باب حماية المطار الذي سبيني هناك، بل في إطار استراتيجية دفاعية وضعتها تتنياهو، وفي محورها الدفاع عن إسرائيل عبر بناء جدران على حدودها».

(الأخبار)

بجانب جدار الفصل العنصري الذي استقطع وقطع أراضي الضفة المحتلة ومحافظة القدس، تفاخر رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، أول من أمس، بأن «نسبة التسلسل إلى أراضينا هي الآن صفر بفضل الإجراءات التي قمنا بها، ومن ضمنها إقامة الجدار الأمني على طول الحدود الإسرائيلية - المصرية». وهذا الجدار بدأت إسرائيل بنائه أواخر 2013، فيما كشفت صحف عبرية في آب الماضي بطول على «استكمال جدار تحت الأرض بطول الحدود مع مصر خلال عام ونصف بتكلفة تصل إلى قرابة 980 مليون دولار، ليكون مماثلاً للحاجز الإسمنتي الذي تقيمه تحت الأرض على طول الحدود الشرقية مع قطاع غزة».

وبجانب التجهيز الإسرائيلي لبناء جدار آخر مع لبنان في القطاعين الشرقي والغربي

الساعة في المواقع التي يتوقع أن تمر منها أنفاق المقاومة، وخاصة في المناطق المقابلة للمواقع العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات المنتشرة فيما يسميه غلاف غزة». أما عن أقصى عمق قدرت وحدات «الرصد» و«الهندسة» أن العدو وصل إليه في الأرض، فهو لا يتجاوز 70 متراً. وكانت المقاومة، بعد تفجير العدو أحد أنفاقها (يتبع لحركة «الجهاد الإسلامي») في نهاية تشرين الأول الماضي جنوب قطاع غزة، قد استهدفت بعد ذلك بأسابيع أحد مواقع عمل الحفر في الجدار، لكن الصاروخ المضاد للدروع اصطدم آنذاك بالكثبان الرملية، فيما أصابت قذائف الهاون عدداً من الجنود والعمال. وفي العاشر من الشهر الماضي، أعلن العدو أنه

ثم في شباط الماضي أقامت مصنعا للإسمنت قرب مستوطنة «سيدروت»، شمال القطاع، لتسهيل عمليات البناء ولتقليل تكلفة النقل.

بالعودة إلى وحدة «الرصد»، يقول «أبو محمد» إن وحداتهم على طول القطاع رصدت عشرات المواقع، وأماكن الحفر حالياً هي تقريباً في 21 موقعاً مختلفاً. ويشرح أنه في كل موقع تعمل ما بين اليتين إلى أربع، بالإضافة إلى عشرات العمال، مع وجود لحراسة دائمة من الجيش وجدران مصفحة أمام بعض المواقع، فضلاً عن التلال الرملية. ويضيف: «في منتصف العام الماضي، 2017، كثف الجيش الإسرائيلي عمله في مواقع بناء الجدار، وصار يعمل على مدار



مغربي يدير «المتحف اليهودي» في الدار البيضاء، كشف في حوار مع مجلة «زمان» (متخصصة في التاريخ) ثلاث محطات لتلك الهجرة، قائلاً إنها جرت على دفعات ولأسباب مختلفة، الدفعة الأولى كانت سنة 1948 «مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني، وعدد هؤلاء نحو 90 ألفاً، وكان معظمهم يزاوون حرقاً بسيطة». أما الدفعة الثانية، فهاجرت، وفق ليفي، بعد حصول المغرب على الاستقلال، لكن معظم هؤلاء لم تكن لهم رغبة في الهجرة، وإنما تم تهجيرهم ربما بقرار من الدولة نظراً إلى الصراع السياسي في تلك المرحلة من تاريخ البلاد. لكن تبقى أكبر محطة هي التي وقعت بعد هزيمة سنة 1967، وفيها خرج عشرات أو مئات الآلاف.

يرى يهود مغاربة أن القانون يستهدفهم، وخاصة أن جزءاً من التهجير كان جبرياً (أ ف ب)

المملكة عن نتيجة فتح هذا الملف وحالة آلاف اليهود الذين اضطروا إلى مغادرة المغرب مكرهين تحت ضغوط وتواطؤ عدد من الأحزاب التي دعت إلى طردهم آنذاك. أما على الصعيد الرسمي، فطلت السلطات الرسمية تضرب جدار الصمت إزاء أي معطيات تهم الأقلية اليهودية وعدد الموجودين من المغاربة في المستوطنات الإسرائيلية، لكن في حزيران الماضي، خرج وزير الداخلية السابق، محمد حصاد، لأول مرة في البرلمان، وكشف عدد الموجودين في المستوطنات. ورغم أنه لم يكشف أرقاماً واضحة، فإنه أكد أن عددهم يقدر بـ«مئات الآلاف... ويتراوح بين 700 ألف و800 ألف». وجاء ذلك التصريح بعد ضغط أحزاب سياسية لإنشاء مكاتب تصويت انتخابية خارج المملكة، الأمر الذي وجده الوزير السابق «صعباً للغاية» بسبب إشكالية مغاربة إسرائيل. وليف كثير من الغموض أسباب هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين المحتلة وبدائتها، لكن شمعون ليفي، وهو يساري

ومنهم سيمون سكير، وهو الأمين العام لـ«فيدالية اليهود المغاربة» في فرنسا، الذي قال إن القرار ستكون له «عواقب كارثية»، مؤكداً أن اليهود المغاربة عبر العالم يلتزمون إرسال شكاوى إلى الديوان الملكي للتنديد بهذا القرار، وذلك عن طريق مستشاره من أصل يهودي، أندري أوزلاي. أيضاً، كشف سيون أسيدون، وهو ناشط حقوقي يهودي مغربي مناهض للصهيونية، أن «فيدالية اليهود المغاربة» أعدت عريضة توقيعات ترفض سن القانون من أجل تسليمها للملك محمد السادس. وقال أسيدون إن «العريضة تضم أكثر من 120 يهودياً مغربياً يقيمون في فرنسا، وهم يرفضون القانون لأنه وجه من أوجه الإقصاء بحق الأقلية اليهودية المغربية، وقرار طائش ومتهور». وأضاف: «اليهود لهم الحق في الحفاظ على جنسيتهم المغربية أينما كانوا، سواء داخل المستوطنات الإسرائيلية أو في مناطق أخرى».

وضمن حملة الاعتراض، تساءل عدد من الناشطين اليهود في